

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة المالية

التطورات المالية:

الربع الثاني للعام 2009

10 أيلول/سبتمبر 2009

الربع الثاني للعام 2009

أ. عمليات الموازنة والتمويل

1. ملخص ونظرة عامة

وصل العجز المالي الجاري في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2009 إلى 406 مليون دولار، وهو أقل من العجز الذي شهده الربع الأول من نفس العام حيث بلغ 431 مليون دولار، إلا أنه فاق السقف المحدد له الذي بلغ 287 مليون دولار (أنظر جدول 1). تعود هذه الفجوة البالغة 119 مليون دولار إلى انخفاض في صافي الإيرادات بقيمة 47 مليون دولار وإلى زيادة في الإنفاق وصلت إلى 72 مليون دولار. تشير هذه الاتجاهات إلى أن عجز موازنة 2009 والذي من المتوقع أن يصل إلى 1.15 مليار دولار، سيزيد بمقدار 200 مليون دولار معظمها ناجم عن أثر العدوان الإسرائيلي على غزة على الإيرادات والنفقات.

عندما تم رفع الحصار عن قطاع غزة وتفعيل آليات السلطة الوطنية الفلسطينية لإعادة البناء وإعادة تأهيل الاقتصاد فإن العجز الجاري سيزداد حجماً. الجدير بالذكر هو أن مجلس الوزراء قد وافق على الطلب الذي تقدمت به السلطة الوطنية الفلسطينية للحصول على تمويل إضافي لصالح قطاع غزة مقداره 300 مليون دولار في موازنة سنة 2009. حيث أنه من المتوقع أن يغطي هذا المبلغ العجز الذي تعاني منه الموازنة. ومن الضرورة بمكان أن تقوم الجهات المانحة بتمويل هذا المخصص الإضافي وإلا فإن متأخرات الدفع ستتراكم. وسيلحق هذا الأمر الضرر بالإصلاحات المالية الجارية في وزارة المالية وثقة القطاع الخاص وخطته الاستثمارية.

ولقد كان هنالك انخفاض في حجم إجمالي الإيرادات البالغة 381 مليون دولار مقارنة باستهداف الموازنة لها (437 مليون دولار)، ويعود السبب في هذا النقصان إلى ضعف تحصيل الضرائب المحلية وتأثيرات الحصار المفروض على قطاع غزة على إيرادات المقاصة (الجدولان 1 و 5).

أما بالنسبة للنفقات الجارية خلال الربع الثاني من هذا العام التي وصلت إلى 767 مليون دولار فقد تحطت الحد المخصص لها في الموازنة وهو 695 مليون دولار (الجدولان 1 و 2)، ويعود السبب في ذلك إلى الالتزامات في النفقات التشغيلية. الجدير بالذكر أن هذه الالتزامات، ستحقق توفير في النفقات التشغيلية في الأشهر القادمة حيث سينخفض حجمها مع حلول نهاية العام. بالمقابل، قد يصبح الإنفاق الزائد على التحويلات من الملامح الدائمة بسبب الزيادة في المخصصات الاجتماعية المقدمة إلى غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي عليها. أما بخصوص فاتورة رواتب السلطة الوطنية الفلسطينية، البالغة 345 مليون دولار، فهي ضمن حدودها المبينة في الموازنة (352 مليون دولار)، حيث أن التزام بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية وأجندة الإصلاحات المالية.

لقد شهدت النفقات التطويرية تحسناً ملحوظاً حيث سجلت 57 مليون دولار في الربع الثاني مقارنة بمبلغ 6 مليون دولار في الربع الأول من هذا العام (الجدولان 1 و 2). على أية حال، ستصبح مسألة مقارنة البيانات الفصلية أكثر إشكالاً عند تقييم الزيادات الحقيقية في النفقات التطويرية وذلك بسبب اتساع حجم التغطية في هذا المجال.

جاء الدعم الخارجي للموازنة للربع الثاني من هذا العام، البالغ 148 مليون دولار، دون مستوى التزام الدول المانحة التي وعدت بدفع مبلغ 287 مليون دولار، وهذا أكبر مما كان عليه الحال من نقصان في الربع الأول من هذا العام حيث بلغ حجم النقص 28 مليون دولار (الجدولان 1 و 7). أضف إلى ذلك أن التزامات الجهات المانحة التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمر شرم الشيخ لدعم الاقتصاد الفلسطيني من أجل إعادة بناء غزة والبالغه 2.6 مليار دولار لم تتحقق حتى الآن، كما أن المبلغ الذي طلبته السلطة الوطنية الفلسطينية، الذي يصل إلى 300 مليون دولار، من أجل تمويل نفقات الإغاثة المبكرة وإعادة إعمار غزة لم يتحقق بعد. قد يكون السبب وراء هذا التأخير، هو الحصار المفروض على غزة، إلا أنه كان بالإمكان تمويل النفقات الكبيرة التي أنفقتها السلطة في هذا المجال.

إن النقصان في التمويل الخارجي والعجز المالي، الذي فاق المتوقع في الموازنة، للربع الثاني من هذا العام دفعا السلطة الفلسطينية إلى الاقتراض من البنوك، وتراكم بعض الدفعات المتأخرة.

2. الإيرادات

وصل حجم إجمالي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية في الربع الثاني إلى 381 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 17% عن الربع الأول (الجدولان 1 و 5). إلا أن هذا المبلغ يبقى أدنى من الهدف المحدد في الموازنة وهو 31 مليون دولار¹. ويشمل مجموع الإيرادات في الربع الثاني مبلغ 15.4 مليون دولار ضريبة دخل دفعها العمال الفلسطينيون العاملون في إسرائيل ودفعتها إسرائيل إلى السلطة. وإذا استثنينا هذا المبلغ (ضريبة دخل العمال الفلسطينيون في إسرائيل، وهو مبلغ لمرة واحدة)، فإن نسبة الزيادة في مجموع إيرادات السلطة تصل إلى 6.5% خلال الربع الثاني من هذا العام (2009) مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي (2008) (بالشكل الإسرائيلي) (الجدولان 1 و 2). ونجد خلال النصف الأول من هذا العام أن إجمالي إيرادات السلطة البالغة 706 مليون دولار تبقى دون الهدف المحدد في الموازنة لها بحوالي 180 مليون دولار² وذلك عند توزيع المبلغ على باقي السنة. ويمكن تقسيم هذا النقص بالتساوي بين الإيرادات المحلية و بين إيرادات المقاصة³.

¹ هذا لا يشمل رسوم الترخيص متوقعة خلال النصف الثاني من العام البالغة 100 مليون دولار.

² في حال محافظة الإيرادات خلال النصف الثاني من العام على نفس المستوى من الأداء الذي حققته في الربع الثاني، وهذا لا يشمل إيرادات ضريبة الدخل التي حصلت لمرة واحدة من العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

³ إذا افترضنا المحافظة على مستوى أداء الربع الثاني خلال النصف الثاني من العام.

هنالك إمكانية لأن تصل عائدات السلطة إلى 200 مليون دولار عام 2009 بدلاً من المبلغ المستهدف وهو 100 مليون دولار⁴، على أية حال، سيتم تغطية النقصان في الإيرادات المحلية. أما بخصوص المقاصة فإن إيراداتها ستفوق مستوياتها الحالية فقط في حال رفع الحصار عن قطاع غزة خلال النصف الثاني من العام، وإذا كان هنالك نمو حقيقي في الأراضي الفلسطينية يفوق نسبة الخمسة بالمائة المبينة في الموازنة.

هبطت إجمالي الإيرادات المحلية في الربع الثاني من العام بنسبة 14% بالمقارنة مع الربع الأول. ويعود السبب في ذلك إلى تسويات ضريبية الدخل السنوية التي تقوم بها الشركات عادةً في الربع الأول من العام. وقد بلغت الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من هذا العام 212 مليون دولار، وهذا أقل بمائة مليون دولار من الهدف المحدد في الموازنة. ويعود السبب في هذا الهبوط إلى الضعف العام الذي شهدته عملية تحصيل الضرائب المحلية. وقد نمت إيرادات الضرائب خلال النصف الأول من هذا العام بنسبة 4% فقط بالشكل الإسرائيلي مقارنة بالنصف الأول من عام 2008، حيث لم تتأثر الإيرادات الضريبية كثيراً بالعدوان الإسرائيلي على غزة⁵. وتبقى هذه الزيادة في الإيرادات دون النمو الاسمي لاقتصاد الضفة الغربية خلال هذه الفترة (11%) مما يستدعي إجراء بعض الإصلاحات في الإدارة الضريبية. ونرى في الشكل البياني 1 أن الإيرادات المحلية بقيت في نفس المستوى منذ عام 2007. كما نجد أن إيرادات ضريبة الدخل، التي تشكل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، لا تغطي تكاليف الإدارة الضريبية في وزارة المالية، كما أنها أقل بكثير من الإيرادات في الدول المجاورة حيث تشكل 5-7% من الناتج المحلي الإجمالي.

⁴ من المتوقع أن يدر اندماج زين والاتصالات الفلسطينية على السلطة الوطنية الفلسطينية مبلغ 200 مليون دولار من الإيرادات.

⁵ تنازلت السلطة الوطنية الفلسطينية عن الضرائب المحلية في قطاع غزة منذ حزيران 2007.

شكل 1: إيرادات المقاصة والإيرادات الضريبية



زادت إيرادات المقاصة في الربع الثاني من هذا العام بنسبة 35% (283 مليون دولار) مقارنة مع الربع الأول من نفس العام (الجدولان 1 و 5). وعند مقارنة هذه الزيادة في الربع الثاني من عام 2009 بالربع الثاني من العام الماضي (2008) نجد أن هنالك زيادة بنسبة 13% (بالشكل الإسرائيلي)، حيث تشكل هذه الزيادة أعلى مستوى منذ عام 1996 حيث تم الحصول على إيرادات مقاصة لأول مرة في ذلك العام.

شهد الربع الثاني من عام 2009 بعض الجهود التي بذلت من أجل تعديل الانخفاض في إيرادات المقاصة خلال الربع الأول، حيث نجم هذا الانخفاض عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (شكل 1). ففي الربع الثاني كان هنالك زيادة ملحوظة في حجم الواردات التجارية إلى قطاع غزة، حيث وصلت الآن إلى حوالي 50% من حجم الاستيراد. وبما أن قطاع غزة يخضع لحصار منذ عامين، فإن نسبة الواردات الحالية تصل إلى ربع الواردات في الظروف الطبيعية⁶، حيث يستمر التأثير المنخفض على الإيرادات الضريبية غير المباشرة. وعند مقارنة إيرادات المقاصة في النصف الأول من هذا العام مع إيرادات المقاصة في النصف الأول من العام الماضي، نجد أن هنالك زيادة بنسبة 5% فقط في الوقت الذي يجب أن تكون فيه هذه النسبة ضمن نطاق العشرة بالمائة⁷.

وفي الوقت الذي وصل فيه معدل إيرادات المقاصة الشهري (أساس الالتزام) خلال الربع الثاني من هذا العام إلى 375 مليون شيكل، فإنه يتم خصم ثلث هذه الإيرادات لتغطية تكاليف خدمات الكهرباء والماء والخدمات الأخرى

⁶ في حزيران 2009 دخلت 2,665 شاحنة قطاع غزة بينما وصل المعدل الشهري خلال الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني 2005 و أيار 2007 إلى 10,400 شاحنة.

⁷ ارتفع حجم إيرادات المقاصة خلال النصف الأول من عام 2009 بما نسبته 7.5% مقارنة بالفترة المشابهة من عام 2007.

التي تقدمها إسرائيل. فقد وصل معدل حجم الاقتطاع الشهري إلى 124 مليون شيكل، وقد تراوح حجم أكبر اقتطاع بين 80 إلى 100 مليون شيكل دفعت مقابل ديون مستحقة على الكهرباء إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية. الجدير ذكره أن حجم هذه الاقتطاعات لم ينخفض خلال الستة أشهر الأولى من هذا العام بالرغم من الجهود الرامية إلى جعل البلديات تدفع مقابل خدمات الكهرباء مباشرة إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية. ويصل معدل الاقتطاعات الشهرية مقابل الماء وخدمات الصرف الصحي والخدمات الطبية إلى 14 مليون شيكل. كما أن هنالك خصم شهري منذ كانون ثاني 2009 مبلغه 18 مليون شيكل، حيث يتم هذا الخصم بناء على قرار محكمة و يُخصص هذا المبلغ لتغطية رسوم إجراءات قانونية ضد السلطة في المحاكم الإسرائيلية. بالتالي فإن حجم إيرادات المقاصة التي استلمت نقداً في حزيران 2009 وصلت إلى 249 مليون شيكل، بينما وصل حجم الإيرادات على أساس الاستحقاق المحاسبي إلى 385 مليون شيكل (جدول 3)⁸.

ونجد أن إيرادات المقاصة على أساس الالتزام، التي وصلت إلى 494 مليون دولار خلال النصف الأول من العام، هي دون الهدف المحدد في الموازنة لها بحوالي 95 مليون دولار، عند توزيعها على كامل السنة، على أساس أداء الربع الثاني، وهذا ينسجم مع النقص الذي تم التنبؤ به خلال الربع الأول من العام⁹.

بلغ حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثاني 19.7 مليون دولار على أساس الالتزام. ويشكل هذا المبلغ ارتفاعاً مقارنة بمستويات الربع الأول التي وصلت على 17.3 مليون دولار إلا أنه دون مستوى معدلات 2008 البالغ 29 مليون دولار (الجدولان 1 و 5). على أية حال، بلغ حجم العائدات الضريبية النقدية في الربع الثاني 0.7 مليون دولار مقارنة بحوالي 6.5 مليون دولار في الربع الأول (جدول 3)، وذلك بسبب النقص في التمويل الخارجي والعجز المالي الكبير.

3. الإنفاق وصافي الإقراض

ازداد الإنفاق، على أساس الالتزام، خلال الربع الثاني من هذا العام¹⁰ بنسبة 5% أو بمبلغ 767 مليون دولار مقارنة بالربع الأول، وبنسبة 19% مقارنة بالربع الثاني من عام 2008 (الجدولان 1 و 2). ويشمل هذا الإنفاق عقود ضخمة ولكن لمرة واحدة جاءت ضمن إطار النفقات التشغيلية، وبلغت 51 مليون دولار (الجدولان 6 أ و 6 ب). وفي الوقت الذي عملت فيه هذه العقود على تضخيم عجز الربع الثاني المالي فقد تؤدي إلى الإدخار خلال النصف الثاني من العام حيث أن الاحتمال الأكبر أن لا تتكرر مثل هذه المصاريف.

⁸ هنالك فترة تأخير مدتها شهر واحد بين الإيرادات على أساس الاستحقاق المحاسبي والإيصالات النقدية.
⁹ وزارة المالية، التطورات المالية، الربع الأول 2009، 30 أيار 2009 صفحة 4 www.pmf.ps

¹⁰ تمت مراجعة بيانات الربع الأول 2009 على أساس الالتزام التي نشرت مسبقاً لإزالة القيود المكررة في التحويلات والتزامات النفقات التشغيلية.

لقد ارتفع الإنفاق العام خلال النصف الثاني من العام بنسبة 28% مقارنة بالنصف الأول من عام 2008 بالشيكال الإسرائيلي، ويعود السبب في ذلك إلى الإنفاق على الأوضاع الطارئة في غزة والعقود الضخمة المشار إليها أعلاه.

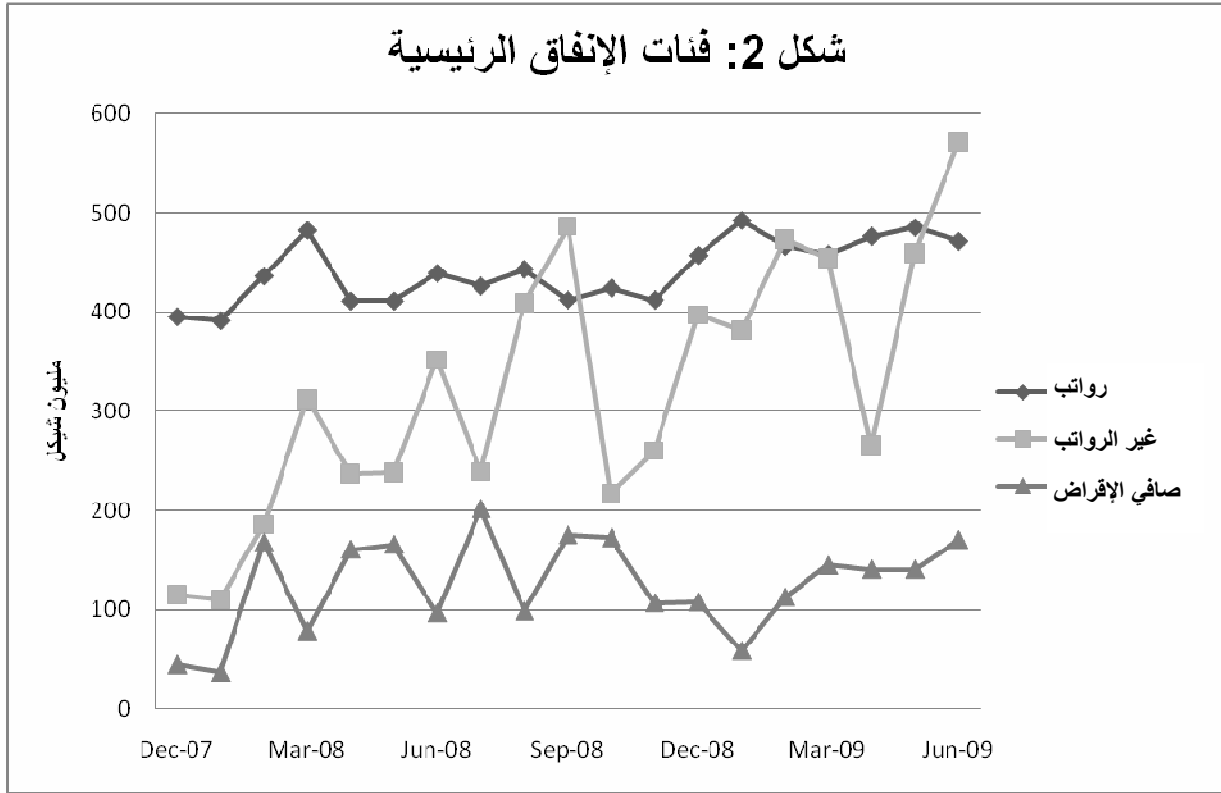
وإذا افترضنا أن نفقات الطوارئ على غزة البالغة 78 مليون دولار خلال النصف الأول من العام لن تتكرر خلال النصف الثاني، فإن الإنفاق خلال النصف الأول -إذا عممناه على كامل السنة- يفوق الهدف (2.78) مليار دولار بمبلغ 76 مليون دولار، وهو تقريباً المبلغ الذي أنفق على حالات الطوارئ في قطاع غزة، حيث لم يتم توقع ذلك الإنفاق في الموازنة.

ازدادت نفقات الأجور الرواتب خلال الربع الثاني من هذا العام حيث بلغت 345 مليون دولار، أي بنسبة 9% بالشيكال الإسرائيلي، مقارنة بالربع الثاني من عام 2008، بسبب الزيادة في الرواتب في بداية العام البالغة 4% وتوظيف المعلمين وموظفي الصحة والأمن (الجدولان 1 و 3). إلا أن فاتورة الرواتب للربع الثاني بقيت قريبة جداً من فاتورة الرواتب خلال الربع الأول من هذا العام (344 مليون دولار) مما حافظ على الهدف المحدد للموازنة الذي يصل إلى 352 مليون دولار (الجدولان 1 و 2). ونجد عند مقارنة هذه الزيادة في فاتورة الرواتب خلال النصف الأول من عام 2009 بنفس الفترة من عام 2008 أنها تصل إلى 11% بالشيكال الإسرائيلي (الشكل البياني 2).

وقد ارتفع عدد موظفي الخدمة المدنية في السلطة الوطنية الفلسطينية من 82,559 في آذار من عام 2009 إلى 83,631 مع نهاية حزيران من نفس العام. أما بالنسبة لقوات الأمن التي تمكنت من تحقيق النظام والاستقرار في الضفة الغربية فقد ارتفع عددها من 61,750 في آذار إلى 62,096 في نهاية حزيران. أي أن عدد موظفي السلطة (المدنيين والأمنيين) قد ارتفع بمقدار 2,790 موظف خلال النصف الأول من عام 2009 مقارنة بنهاية عام 2008.

بلغ حجم نفقات غير الأجور، على أساس الالتزام، 313 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2009 (الجدولان 1 و 2)، حيث يبقى هذا المبلغ دون المستوى الذي حققه في الربع الأول من نفس العام حيث وصل إلى 318 مليون دولار. ونرى أن هنالك زيادة بنسبة 80% بالشيكال الإسرائيلي في مجموع نفقات غير الأجور خلال النصف الأول البالغ 318 مليون دولار مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي، كما أنها تفوق بكثير هدف الموازنة النصف سنوي لها البالغ 495 مليون دولار. وهي الآن تفوق نفقات الأجور. ويعود السبب في هذا إلى الزيادة في الإنفاق على النفقات التشغيلية والتحويلية (الشكل البياني 2).

شكل 2: فئات الإنفاق الرئيسية



بلغ حجم النفقات التشغيلية (جدول 2) 122 مليون دولار خلال الربع الثاني من هذا العام، أي بزيادة مقدارها 10% مقارنة بالربع الأول من نفس العام. ويشمل هذا المبلغ 38.3 مليون دولار أنفقتها وزارة الصحة في شهر حزيران على الأدوية، منها 37 مليون دولار، أنفقت على عقود توريد أدوية في المستقبل (جدول 6 أ). كما يشمل المبلغ 14 مليون دولار غطت عقود طباعة الكتب المدرسية لوزارة التربية والتعليم في أيار وحزيران من هذا العام. بالتالي، تم في حزيران إنفاق مبلغ 20 مليون فقط، من أصل مبلغ 69.8 مليون دولار، نقداً (جدول 3). من المتوقع أن تتكرر مثل هذه الدفعات الكبيرة خلال نصف الثاني من العام. ولقد وصلت النفقات التشغيلية مع نهاية تموز/يوليو من هذا العام إلى 328 مليون دولار، مما يزيد من احتمال تفوقها على ما هو مخصص لها في الموازنة (400 مليون دولار) مع نهاية العام. الجدير بالذكر هنا أن 34 مليون دولار من النفقات التشغيلية البالغة 232 مليون دولار التي تحققت خلال النصف الأول من هذا العام ذهبت لصالح الإغاثة المبكرة لقطاع غزة.

بلغ حجم النفقات التحويلية، خلال الربع الثاني من عام 2009، 165 مليون دولار، وهذا أدنى من حجمها في الربع الأول حيث وصلت إلى 177 مليون دولار. ويعود السبب في ذلك إلى الانتهاء من تقديم غالبية نفقات الإغاثة المبكرة لقطاع غزة خلال النصف الأول من العام (جدول 2). كما كان هنالك زيادة كبيرة في المخصصات الاجتماعية بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة. حيث غطت هذه المخصصات 6,500 عائلة

متضررة والذين فقدوا منازلهم ووظائفهم والذين وقعوا ضحية للفقر. بالتالي كان هنالك زيادة في النفقات على التحويلات الجارية (يجب أخذ هذه الزيادة بعين الاعتبار عن إعداد موازنة 2010). وإذا افترضنا أن النفقات التحويلية خلال الربع الثاني من 2009 ستحافظ على مستوياتها خلال النصف الثاني من العام، فإن مجموع التحويلات عام 2009 سيفوق ما هو مخصص لها في الموازنة السنوية بحوالي 70 مليون دولار¹¹.

يتمثل العنصر الأكبر في النفقات التحويلية هي دفعات التقاعد التي وصلت في حزيران 2009 إلى 16 مليون دولار، حيث تشمل هذه التحويلات دفعات تقاعد للضفة الغربية وفقاً لخطة 2.5% وجميع مخصصات تقاعد رجال الأمن. ولقد مرت سنين طويلة دون أن تقوم السلطة بتقديم مساهماتها إلى صندوق تقاعد رجال الأمن ولم تقم بتحويل مساهمات الموظفين في هذا المجال إلى صندوق التقاعد. أما الآن فإن السلطة تجد نفسها مجبرة على دفع هذا الدين المتراكم مباشرة إلى الموظفين من خلال صرف مخصصات التقاعد كاملة بدلاً من أن تنحصر الدفعات في مساهمات السلطة في صندوق التقاعد. بالتالي يمكن اعتبار جزء من التحويلات دفعاً لديون على السلطة. أما العنصر الأكبر الثاني في دفعات التحويلات فيتمثل في حصة الحكومة في المساهمة في صندوق التقاعد البالغة 11 مليون دولار، على أساس الالتزام، لكن دون أن يتم تحويل هذا المبلغ نقداً بسبب نقص في موارد الموازنة. وهذا المبلغ هو استحقاق على السلطة وقد يكون ذو تكلفة باهظة في المستقبل عندما يتوجب على السلطة صرف مخصصات التقاعد كاملة إلى الموظفين المتقاعدين من خلال استخدام موارد الخزينة، بدلاً من أن تنحصر مساهمة السلطة في ما تقدمه إلى صندوق التقاعد.

وبلغ حجم النفقات الرأسمالية الصغيرة 27 مليون دولار خلال الربع الثاني من 2009، حيث سجلت انخفاضاً مقارنة بالربع الأول من نفس العام حيث بلغت 30 مليون دولار (جدول 2) بمعدل شهري وصل إلى 9 مليون دولار. ومن المتوقع أن يحافظ هذا المعدل على مستواه خلال الأشهر القادمة بسبب اتساع حجم الحكومة التي تم تشكيلها في 18 أيار 2009. كما كان هنالك التزام بشراء مركبات جديدة في أيار وحزيران، بالإضافة إلى شراء أجهزة كمبيوتر وأثاث. وقد يصل مجموع النفقات الرأسمالية الصغيرة مع نهاية العام إلى 100 مليون دولار، ولكن علينا أن نلاحظ أن معظم هذه النفقات قد وقع خلال العام الماضي (2008) إلا أنه تم تسديدها خلال هذا العام (2009).

بلغ حجم صافي الإقراض خلال الربع الثاني من عام 2009 إلى 109 مليون دولار، بزيادة واضحة عما كان عليه الحال في الربع الأول (77 مليون دولار) (الجدولان 1 و 2). وقد تم توقع هذا الأمر في التقرير المالي للربع الأول من عام 2009¹² الذي أكد على حقيقة أن دفعات الكهرباء هي دون معدلها في كانون الثاني وشباط

¹¹ هذا لا يشمل مبلغ 44 مليون دولار تم تحويلها إلى الأسر المتضررة نتيجة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

¹² التطورات المالية، الربع الأول 2009، صفحة 7، www.pmf.ps

2009 بسبب العدوان على غزة، حيث أن كميات الوقود المخصصة لشركة توليد الكهرباء في غزة، التي يصل معدلها الشهري إلى 11 مليون دولار، لم تصل في كانون الثاني وشباط 2009. كما أن اقتطاعات إيرادات المقاصة مقابل استهلاك الكهرباء في كانون الثاني 2009 كانت نصف مستوياتها الشهرية في الربع الثاني من 2009 (100 مليون شيكل). لقد أدت دفعات الكهرباء العالية في غزة المترتبة على السلطة والتقدم المتواضع الذي تم تحقيقه على صعيد تحصيل البلديات لفواتير الكهرباء في الضفة الغربية إلى ارتفاع مستويات صافي الإقراض لدى السلطة، ولا يبدو أن هنالك أفق للانخفاض.

اتسع حجم الإنفاق على المشاريع التطويرية خلال الربع الثاني، حيث تم إنفاق مبلغ 57 مليون دولار. ويشكل هذا المبلغ ارتفاعاً مقارنةً بالربع الأول من هذا العام (6 مليون دولار)، ويعود الفضل في هذا إلى تغطية أفضل للبيانات. وقد غطى التمويل الخارجي خلال الربع الأول 19.1 مليون دولار و 12.7 مليون دولار في الربع الثاني. وقامت الخزينة بتمويل المبلغ المتبقي (31 مليون دولار) خاصة لصالح مشاريع التنمية المجتمعية.

سجل الإنفاق النقدي خلال الربع الثاني انخفاضاً مقارنةً بالالتزامات في هذا المجال (الجدولان 3 و 4). فبالإضافة إلى الانخفاض في فاتورة الرواتب المدفوعة فعلاً، (الاختلاف ناجم عن مساهمات الموظفين في مخصصات التقاعد التي لم يتم تحويلها إلى صندوق التقاعد)، والإنفاق النقدي على غير الأجور، وصل الإنفاق النقدي إلى 189.3 مليون دولار، مقارنةً بمبلغ 313 مليون دولار وهو المبلغ الذي يمثل الالتزامات. ولا يشكل الاختلاف متأخرات كما هو مبين في الجداول، إلا أنه يعكس التزامات مستقبلية لموردي القطاع الخاص، ويتطلب تمويل كبير في حال الالتزام بدفع ما تم التعهد بدفعه خلال الأشهر الستة القادمة.

وسجلت النفقات التطويرية النقدية انخفاضاً وصل إلى 9 مليون دولار، كما سجلت الإرجاعات الضريبية متأخرات بلغت 19 مليون دولار (جدول 3). وبلغت "متأخرات" الإنفاق أو التزامات الدفعات 169 مليون دولار في الربع الثاني من 2009، ويعود السبب في هذا إلى تحويل ضريبة دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل البالغة 15.4 مليون دولار وتم الحصول عليها في أيار. وقد وصل حجم هذه الالتزامات في الربع الثاني من هذا العام إلى 150 مليون دولار مقابل 30 مليون في الربع الأول من نفس العام.

4. التمويل

بلغ حجم الدعم الخارجي للموازنة في الربع الثاني من هذا العام 148 مليون دولار، حيث كان دون مستواه في الربع الأول حيث وصل إلى 259 مليون دولار، كما أنه أدنى بكثير من مستواه المستهدف (287 مليون دولار). فقد انخفض الدعم الخارجي للنفقات الجارية خلال النصف الأول من العام بمبلغ مقداره 168 مليون دولار.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي المساهم الأكبر حيث قدم خلال PEGASE¹³ مبلغ 214 مليون. وبلغ حجم المساهمات من الدول العربية 95 مليون دولار فقط. إن هذا النقص أدى إلى تراكم الدفعات المستحقة على السلطة الوطنية الفلسطينية ودفعها إلى اقتراض مبلغ 166 مليون دولار من البنوك في الربع الثاني من هذا العام، بالإضافة إلى مبلغ 121 مليون دولار اقتترضته من البنوك خلال الربع الأول.

لقد فاق هذا المستوى من الدين حدود البنوك التجارية، كما أنه لم يكن من الممكن الوصول إليه دون التزام الولايات المتحدة بدفع مبلغ 200 مليون دولار كمنحة للسلطة، حيث حصلت السلطة على هذه المنحة في شهر تموز من هذا العام. إن هذا الأمر ليشير إلى أهمية التزام الجهات المانحة بالوعود التي قطعتها على نفسها في تقديم الدعم للموازنة حيث تبلغ قيمة هذا الدعم مليار و 150 مليون دولار كما هو مبين في موازنة السلطة. كما أن تقديم تمويل بمبلغ 300 مليون دولار لتغطية النفقات الطارئة على غزة، وكجزء من التزامات الجهة المانحة بدفع مبلغ 2.6 مليار دولار كما تم في مؤتمر شرم الشيخ، هي أيضاً مسألة غاية في الأهمية لتغطية المبلغ الذي تم إنفاقه وهو 78 مليون دولار في نهاية حزيران 2009، ولضمان التمويل المناسب لإعادة تأهيل اقتصاد قطاع غزة فور زوال الحصار.

ومع نهاية حزيران 2009، كانت المستحقات والتزامات الدفعات المتراكمة قد وصلت إلى 180 مليون دولار، مما يشكل وضعاً صعباً للغاية. الجدير بالذكر أن هنالك حاجة ملحة لتوفير تمويل خارجي خلال النصف الثاني من هذا العام من أجل تجنب وقوع المزيد من التراكمات في المستحقات.

ب. تطورات مؤسسية

- قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتعيين حكومة جديدة موسعة تتكون من عشرين عضواً برئاسة الدكتور سلام فياض في 18 أيار 2009.
- قامت الحكومة بإصدار برنامج مدته عامين في 24 آب 2009 بعنوان "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" حيث يجمع هذا البرنامج بين الرؤية السياسية للحكومة وخطط الوزارات والمؤسسات التطويرية التي تعمل على السير قدماً نحو المزيد من التطور في هذه الوزارات والمؤسسات وذلك استعداداً لإقامة الدولة الفلسطينية خلال عامين.
- بدأت دائرة الجمارك الفلسطينية في 10 آب 2009 باستخدام برنامج ASYCUDA WORLD. وهو من أحدث برامج الحاسوب، حيث يعمل على تيسير العمليات التجارية ويوفر آخر وأحدث المعلومات التي تساعد في اتخاذ السياسات اللازمة في هذا المجال. سيعمل البرنامج على تبسيط إجراءات الجمارك مما يعود

PEGASE¹³: الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية.

بالنفع على المستورد والمصدر. الجدير بالذكر أن العمل على تطوير هذا البرنامج بدأ في سنة 2000 بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

- كما تم إصدار بلاغ موازنة 2010 وتوزيعه على الوزارات والمؤسسات في 16 آب 2009.
- قام مجلس الوزراء في 24 آب 2009 بالمصادقة على تعديل قانون الموازنة لسنة 2009 مما أتاح المجال لتخصيص مبلغ 300 مليون دولار لقطاع غزة كإغاثة مبكرة ونفقات طوارئ.